

Distr.: Limited
27 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
الدورة الأولى
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن دورتها الأولى

نيويورك، ٢٤-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المقرر: السيد ر. ت. دوغاني (جمهورية تنزانيا المتحدة)

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

الفصل الأول

الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر

(البند ٣ من جدول الأعمال)

(ب) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل خلال التسعينات على الصعيد القطري

١ - قال ممثل ليسوتو إن تخفيف حدة الفقر لا يزال يتصدر الأولويات في بلده. وفي هذا الصدد، رحب بالاتفاق المبرم بين رؤساء الوكالات الأساسية الست خلال الاجتماع الإطاري المتكامل المعقود في ٦ تموز/يوليه من أجل دمج التجارة، والمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وبناء القدرات، في الاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً من خلال الورقات المتعلقة باستراتيجية تخفيف حدة الفقر. وأضاف بأن هناك حاجة ماسة إلى كفالة التنسيق وتعزيزه فيما بين جميع أصحاب المصلحة في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. ومن المهم أيضاً أن تكفل الوكالات المعنية تقديم الدعم إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة على جميع الصعد.

٢ - وقال ممثل كوريا إنه، رغم ما طرأ في الأعوام الأخيرة من تحسن على الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، فإن الكثير منها يواجه غموضاً خطيراً بشأن فرصها في تحقيق التنمية في الألفية الجديدة. وذكر أن للصعوبات التي تواجهها هذه البلدان أبعاد متعددة، منها عدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية وغيرها، وتأثرها بالصدمات الخارجية. ولا يزال مبدأ تقاسم المسؤولية الجسد في برنامج العمل للتسعينات صحيحاً. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تظل تقوم بنصيبتها في تحقيق تنميتها، لا سيما عن طريق الاضطلاع بإصلاحات هيكلية وفي ميدان الاقتصاد الكلي. وأشار إلى وجود أربعة مكونات على الأقل في السياسة الوطنية من شأنها كفالة التنمية المستدامة، ألا وهي: احترام الديمقراطية ومبادئ السوق؛ وعقد العزم على تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية صعبة؛ ونهج سياسة اقتصادية متسقة، والتحلي بالشفافية والمساءلة في صنع السياسات. واعتبر هذه الشروط جوهرية لاجتذاب الموارد الخارجية. ويقع على عاتق الشركاء في التنمية توفير الدعم اللازم لما تبذله أقل البلدان نمواً من جهود على الصعيد الداخلي.

٣ - وقال ممثل اليمن إن بلده يجد صعوبات في تأمين الأموال خلال العملية التحضيرية. ولم تتلق اليمن حتى الآن أي تمويل لهذه العملية على المستوى القطري رغم قيامها بمجموعة من الإجراءات مثل إنشاء اللجنة التحضيرية الوطنية وإعداد برنامج العمل الوطني. وبخصوص الأنشطة التي ستنظم في المستقبل على الصعيد الوطني، فذكر أنه ينبغي تحديد إطار زمني واضح للأنشطة الرئيسية مثل تنظيم حلقات العمل والموائد المستديرة. وأخيراً، تساءل عن

السبب في عدم إدراج اليمن في قائمة أقل البلدان نمواً في آسيا في الوثيقة
.A/CONF.191/IPC/10

٤ - وأحاط ممثل فرنسا، الذي كان يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، علماً بروح التعاون الإيجابية السائدة بين أقل البلدان نمواً، وشركائها في التنمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن مفهوم الشراكة ينبغي أن يستمر، لأنه يشكل عنصراً أساسياً في نجاح العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه. وارتأى أنه من المهم تحديد نتيجة برنامج عمل التسعينات، فضلاً عن الحالة السائدة، وذلك حتى تتمكن من وضع برنامج عمل جديد يحظى بدعم الجميع، بمن فيهم سكان أقل البلدان نمواً. ويجب أن يتسم برنامج العمل بالبساطة، حتى يفهمه الذين أعد من أجلهم، وينبغي أن يتضمن أهدافاً قابلة للقياس بمقدور الجميع أن يراها ويفهمها. وينبغي، لدى وضع برنامج العمل، الاستفادة من مختلف المؤتمرات العالمية المعقودة والاستفادة أيضاً، على الصعيد القطري، من مختلف الدراسات والتقارير التي أعدتها شتى الوكالات. واحتتم كلمته قائلاً إنه ينبغي إعطاء دور أكبر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، إذ أن تجربته في ميدان التنمية قد تفيد أقل البلدان نمواً إلى حد كبير.

٥ - وقال ممثل تركيا إن المساعدة الخارجية ينبغي أن تُسخَّر لتعزيز النمو المحلي والتنمية والتحول الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك حتى تتمكن أقل البلدان نمواً في نهاية المطاف من تقليص اعتمادها على المعونة. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في الانخفاض، وإيقاف انخفاضها ليس أمراً مؤكداً. وذكر أن الكثير من أقل البلدان نمواً لم يستطع الوفاء بالتزاماتها من الديون، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تقليص عائدات الصادرات بالنسبة للكثير من هذه البلدان. وقال إن تركيا تدرك الخطر المتمثل في التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً في النظام الاقتصادي والتجاري الذي يسير في طريق العوامة، وقد أعلنت عن نيتها اتخاذ تدابير تفضيلية إضافية لصالح أقل البلدان نمواً. وقامت بإخطار أمانتي منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقرارها إعفاء أكثر من ٥٥٠ من المنتجات التي منشؤها أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية. واحتتم كلمته قائلاً إنه يتعين على المؤتمر الثالث تحديد أهم القيود التي تحول دون تنمية أقل البلدان نمواً وأن يبين السياسات والتدابير الملائمة للتغلب على هذه القيود.

٦ - وقال ممثل السودان إن تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه لا يزالان في قمة أولويات جميع أقل البلدان نمواً. ورحب بالأعمال التحضيرية التي قامت بها الأمانة وأعرب عن أمله في أن يشكل المؤتمر الثالث منعطفاً في هذا الصدد. وأكد أن صعوبات مالية نشأت أثناء إعداد برامج العمل على الصعيد القطري ويتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن

يساعد في إيجاد حل لها. وأكد على أهمية العمل على تحقيق الاتساق بين سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى ضرورة تبسيط إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، لا سيما أقل البلدان نمواً التسعة عشر التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.

٧ - وقال ممثل كينيا إن الرصد والتنسيق أمران أساسيان بالنسبة للتنفيذ. وكانت أقل البلدان نمواً قد طالبت بموارد مالية جديدة من أجل بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية، وهذا الأمر سيساعد على إزالة القيود وتعزيز النمو والحد من الفقر وينبغي إزالة الحواجز التجارية لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق، وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تنفذ سياسات ميسرة على صعيد الاقتصاد الكلي. وينبغي تقديم الدعم الذي تطالب به المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

٨ - وأبرز ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أهمية المواضيع التي نوقشت في الاجتماع، وقال إن التحضيرات للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً كانت بمثابة فرصة مفيدة لتعزيز الحوار في المجتمع الدولي بشأن تقديم الدعم لأكثر البلدان فقراً. وأشار إلى تنوع القيود الوطنية والدولية التي تواجهها أقل البلدان نمواً وأثر هذه القيود على تلك البلدان. وأشار إلى أن أسباب الفقر في أقل البلدان نمواً تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. فهي قد تشمل العوائق الهيكلية أو انعدام الاستقرار الاجتماعي السياسي. ودعا إلى القيام بمزيد من العمل لتحليل هذه القيود وإيجاد الحلول لها في سياق المؤتمر المقبل.

٩ - وأقر ممثل الصين بأن أقل البلدان نمواً تواجه العديد من المصاعب في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، وأنها ازدادت تهميشاً في عملية العولمة الاقتصادية. فقد كادت الشركات عبر الوطنية أن تتجاهل معظمها بصورة تامة. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لهذه الفئة من البلدان، وينبغي أن يفي بالالتزامات السابقة فيما يتعلق بالمعونة والديون والتجارة. وكانت الصين ذاتها قد بذلت جهوداً كبيرة لدعم أقل البلدان نمواً، وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يستعد، في سياق المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، لمساعدة هذه البلدان على تنفيذ برامج عملها الوطنية.

١٠ - وقال ممثل غينيا إن خطة العمل للتسعينات أصبحت نسياً منسياً، إذ أنه لم يتم إرساء أي آلية للمتابعة. ومن أجل تجنب أخطاء الماضي، سيكون من المهم التأكد من تنفيذ القرارات؛ فالوثيقة فهمها الجميع، وأوفت البلدان المانحة بتعهداتها، علماً بأن أقل البلدان نمواً لم تكن تستطيع أن تعمل أي شيء بدون المساعدة الإنمائية الرسمية ومن المتعين إقامة توازن بين الأنشطة الداخلية وتعهدات التمويل الخارجية.

١١ - وقال ممثل كندا إن للمصاعب التي تواجهها أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتنفيذ خطة عمل التسعينات أسبابا عديدة، منها مشكلة الملكية. ولذلك فإن من الواضح أنه يتعين أن تشعر هذه البلدان بأن الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر هي أعمالها في المقام الأول وبأن برنامج العمل هو برنامجها. وينبغي إعداد البرنامج الجديد على أساس ما هو موجود بهدف تجنب إعداد "خطة موازية" لا جدوى منها. وقال إن كندا تؤمن بضرورة أن ينصب الاهتمام على الحد من الفقر، وبضرورة تحقيق توازن بين الاهتمامات الداخلية والشواغل الخارجية. وأكد أنه ينبغي للبرنامج أن يعكس المشاكل الداخلية وأن يتضمن كذلك الالتزامات الخارجية، إذ أن التفاعل بين القضايا الداخلية والخارجية هو الذي سيقدر نجاح تنفيذ برنامج العمل.

١٢ - واقترح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن يتولى برنامج العمل الجديد إنشاء آلية مؤسسية للرصد تستطيع بواسطتها الحكومات واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة أن ترصد الأنشطة بصفة دائمة، وذلك من أجل ضمان تنفيذ أسلس لبرنامج العمل. وذكر أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات الدولية ستكون سعيدة بالمشاركة في أنشطة الرصد والتنفيذ.

١٣ - وأشارت الأمانة التنفيذية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في معرض ردها على القضايا التي أثرت، إلى أن مكتبها كان قد نسق العملية التحضيرية لهذا المؤتمر على الصعيد الإقليمي من خلال أنشطة المنسقين الإقليميين لأقل البلدان نموا الناطقة بالانكليزية في أفريقيا، وأقل البلدان نموا الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، وأقل البلدان نموا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وكان أعضاء من الفريق الرفيع المستوى قد زاروا أقل البلدان نموا تلك والبلدان المانحة على حد سواء.